مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: السياسة الاقتصادية الجزئية في سورية: حضور الكل وغياب الأجزاء
اسم الكاتب: د. قيس محمد خضر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/838
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 13:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الاقتصادية الجزئية في سورية: حضور الكل وغياب الأجزاء

د. قيس محمد خضر*

الملخص

يشكل النشاط الاقتصادي الجزئي البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي الوطني، وتُعنى هذه البنية بشكل رئيس بنظام السوق السائد، وخصائص قوى السوق، واستقراره وعدم استقراره، والسياسات التصحيحية الممكنة. وتتضمن السياسة الاقتصادية الجزئية الأهداف التي يسعى النشاط الاقتصادي الجزئي إلى تحقيقها، والتدخلات المثلى لبلوغ هذه الأهداف التي يأتي في مقدمتها تحسين مستوى معيشة المواطن. ويدرس علم التحليل الاقتصادي الجزئي السياسات الاقتصادية الجزئية المعيارية، كما يضع أسس تحليل النشاط الاقتصادي الجزئي الوضعي وسبل الوصول به إلى الحالة المعيارية. ويُعاني النشاط الاقتصادي الجزئي السوري من ضعف واضح في تخطيطه، ومن عدم وجود سياسة اقتصادية جزئية واضحة المعالم، في حين تبدي خطط الاقتصاد السوري بعض عناوين السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا ما يعني وجود خلل على مستوى نظام السوق السوري، وإدارة قواه وتوازناته مما يستدعي التحليل والمعالجة. ويؤثر غياب السياسة الاقتصادية الجزئية بشكل سلبي وملموس في فاعلية السياسة الاقتصادية الكلية أيضاً، وهذا ما يشكل حافزاً إضافياً لإيلاء كامل العناية بتصميم سياسة اقتصادية جزئية تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة المواطن السوري. ويوجه البحث رسالة إلى المسؤولين عن السياسات العامة في سورية مضمونها أهمية تصميم سياسة اقتصادية جزئية فعالة تسهم في إدارة الموارد الوطنية على النحو الأمثل.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي، التوازن.

*قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد –جامعة دمشق.

Microeconomic Policy in Syria: Presence of the Whole and Absence of the Parties

Dr. Kais Mohamad Khoder*

Abstract

Microeconomic activity forms the main structure of any domestic economic activity. Microeconomic structure is mainly related to Market system, characteristics of market forces, stability and instability of the market, and potential corrective policies. Microeconomic policy includes the goals that microeconomic activity seeks to achieve, and the optimal means to attain these goals, foremost of which is improving the citizen's standard of living. Microeconomic analysis studies normative microeconomic policies, as well as it states the basics of positive microeconomic activity in addition to how to take it into normative position. Syrian microeconomic activity experience a clear weakness in its planning, and an absence of well-defined microeconomic policy, while plans of Syrian economic activity express some outlines of macroeconomic policy, which represents a planning dysfunction, regarding market system and the management of its forces and equilibriums, that needs to be addressed. Also, the absence of microeconomic policy affects negatively and substantially the effectiveness of macroeconomic policy, which provides additional incentive to give careful attention to designing microeconomic policy that contribute to enforcing economic activity and improving of Syrian citizens' standard of living. The research draws a message to the responsible of the Syrian public policies of the importance of designing an effective microeconomic policy that contributes to the optimal management of national resources.

Key words: Public policy، microeconomics ،macroeconomics، Equilibrium.

*Department of Economics - Faculty of Economics - Damascus University.

المقدمة

تؤكد أدبيات التنمية العامة، ولاسيما أدبيات تحليل السياسات العامة على الترابط العضوي بين المشكلات التي تواجه الحكومات في سياق تنفيذ سياساتها العامة مع معايير وقواعد تصميم هذه السياسات العامة عند صياغتها وكتابتها. وظهر تحليل السياسات– في شكله الحديث– في خمسينيات القرن الماضي كمنتج مرافق للتخطيط الاقتصادي لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (Walt & Gilson , 1994, pp. 70-353).

ومن الناحية النظرية يمكن تعريف "السياسات""Policies" بأنها عملية مؤلفة من سلسلة من المراحل المتتالية بشكل منهجي بحيث يكون كل مكوِّن منها مخرجاً لحلقة سابقة، ومدخلاً للحلقة التالية(Lasswell , 1963) ، وتهدف هذه المراحل المترابطة إلى معالجة الإشكالية المطروحة بطريقة منهجية أيضاً من خلال التعريف بأبعادها، وآثارها، والحلول المقترحة لتجاوزها، ومعايير الرصد والتتبع والتقييم((Anderson , 1975)، (Nakamura , 1987, pp. 54-142) (Clark & Shimizu , 2019)(Fitzduff , 2013)(Tewdwr-Jones , 2002) . ويشير هذا المعنى إلى اتساع مفهوم السياسة العامة ليتجاوز بذلك العملية التخطيطية والالتزام بالقوانين والاستراتيجيات ليشمل تنفيذ الخطط وتقييم نتائجها وكفاءة وفعالية التخطيط والتنفيذ في آن معاً؛ إذ تصبح السياسة العامة إحدى أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المجتمعات والنظم ومتابعتها.

يُعنى علم الاقتصاد بشكل جوهري في الكيفية الي يتم من خلالها توظيف أدواته في سبيل رسم السياسات الاقتصادية، وهذا ما جعله من أهم المداخل الأساسية في دراسة وتحليل السياسات العامة. وقد عكف الاقتصاديون تقليدياً على استخلاص "مبادئ عامة" تفيد في تصميم السياسات التي تستخدم لمعالجة الإشكاليات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات. وانقسم علم الاقتصاد في هذا الإطار إلى ثلاثة أقسام رئيسة: الاقتصاد الوصفي "Descriptive Economics"، والنظرية الاقتصادية "Economic Theory"، واقتصاد

السياسات "Policy Economics"، أو ما يسمى أحياناً الاقتصاد التطبيقي "Applied Economics" أو الاقتصاد الإيجابي "Positive Economics" (Campagnolo & Gharbi, 2017) (Carlos & Pereira, 2003).

ويتعامل الاقتصاديون مع أفكار الفروع الثلاثة المذكورة أعلاه من حيث علميتُها، في المقام الأول، وعلى اعتبار أن "الاقتصاد" علمٌ له أصوله وقواعده، كما هو نشاط له خصائصه ومحدداته. ومع ذلك لا يتعامل الاقتصاديون فقط مع الحقائق المجردة؛ لأن الاقتصاد الوصفي والنظرية الاقتصادية على وجه الخصوص يرتكزان على مجموعة من المسلمات القيمية التي تقدَّم على أنها معطيات (كحرية الملكية الخاصة، وافتراض العقلانية الاقتصادية لسلوك وقرار الوحدة الاقتصادية)، وهذا ما يجعل النظرية الاقتصادية– على كل حال–رهينة البعد السياسي والإيديولوجي (الحسين، 2002)، (Clark & Shimizu , 2019) (Bozio & Grenet, 2010). وعلى مستوى التحليل يقسم علم الاقتصاد إلى اقتصاد جزئي واقتصاد كلي. ويركز التحليل الاقتصادي الجزئي على "الوحدة الاقتصادية" (كفرد، أو منشأة، أو سوق)، يركز التحليل الاقتصادي الكلي على النظام الاقتصادي ككل (Grabner & Kapeller, 2015). وأغنت أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ذخيرة محللي السياسات العامة على المستوى الفني على وجه الخصوص في تكامل مع التيار الوصفي للاقتصاد السياسي الذي ساهم من جانبه في فهم الأبعاد الانتمائية والإيديولوجية للسياسات العامة. ونتطلع بكل اهتمام لأن تحظى السياسات العامة في سورية بالاهتمام الكافي من هذه المنظومة العلمية والمنهجية لتوجيه الموارد والإمكانات بالشكل الأمثل لما يساعد في تجاوز مفاعيل الأزمة–الحرب (2011) – وبما يحقق رفاه المواطنين، واستدامة التنمية المتوازنة.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد السوري من إشكالية رئيسة تتمثل بضعف التخطيط العلمي والمنهجي لإمكاناته وموارده، وكذلك ضعف التخصيص والاستثمار الأمثل لهذه الموارد؛ إذ تمثل السياسات الاقتصادية المعتمدة أهم معالم التخطيط الاقتصادي، وتقسم هذه السياسات إلى كلية وجزئية تتكاملان مع بعضهما لرسم مشهد السياسة الاقتصادية الوطنية بشكل كامل. في حين يمكن تلمس بعض عناوين السياسة الاقتصادية الكلية "Macroeconomic Policy" من قبيل السياسة المالية والنقدية وسياسة التوظيف، وضبط مستويات التضخم وغير ذلك، ونلاحظ غياب أو شبه غياب للسياسة الاقتصادية الجزئية "Microeconomic Policy"عن مشهد السياسة الاقتصادية الوطنية.

وبالطبع لا تعد السياسة الاقتصادية الجزئية هدفاً بحد ذاتها بقدر ما هي أداة رئيسة لإيضاح شكل التدخل المناسب الذي يجب على الحكومة أن تعتمده لتحقيق أهدافها الاقتصادية الجزئية، متمثلة بإدارة الندرة ونظام السوق (منافسة تامة، واحتكار، واحتكار قلة، ومنافسة احتكارية)، ودالة المنفعة وشكلها، وتوازن المستهلك، وكذلك شكل دالة الإنتاج وتوازن المنتِج، ودالة التكاليف (Carlos & Pereira, 2003)، وغير ذلك من العناوين المهمة التي لابد من كتابتها ومناقشتها حتى يصار إلى إدارتها وتوجيهها بالشكل المناسب، بما يخدم الهدف النهائي المتمثل بتحسين مستوى معيشة ورفاه المواطن السوري.

تكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في ظل خصوصية المرحلة، والضرورة التي يمليها التخطيط لمرحلة إعادة الإعمار التي يفترض أن تترافق برسم سياسة اقتصادية متكاملة تلبي متطلبات المرحلة. ولا يخفى على المحللين الاقتصاديين أهمية رسم السياسة الاقتصادية الجزئية كأساس جوهري لبناء السياسة الاقتصادية الكلية (Stiglitz, 1992)، (Woodford, 2003)، (Wren-Lewis, 2007)، (Grabner & Kapeller, 2015)، (Hoover D. , 2015)، (Jayasinghe, 2017)(Belk & Djerry , 2007)، كما لا يمكن توقع نجاح مسار

تخطيط وأداء النشاط الاقتصادي السوري بغياب السياسة الاقتصادية الجزئية، والاكتفاء بالاعتماد على الإدارة التلقائية لهذه الأنشطة.

فرضيات البحث:

إذا كانت النظرية تقر بالأهمية البالغة للسياسات الاقتصادية في إدارة الاقتصادات، وفي ظل إشكالية ضعف أداء النشاط الاقتصادي الجزئي، فيمكن لفرضيات البحث أن تنصب على منحيين اثنين: إما ضعف السياسات الاقتصادية القائمة، وإما غياب هذه السياسات على اعتبار السياسة الاقتصادية تُعنى باتخاذ الخيارات المثلى من بين الخيارات المطروحة؛ لاستثمار الموارد المتاحة بعقلانية للوصول إلى الأهداف الواقعية المرسومة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية راجع (Graham & Seldon, 2004, pp. 394-303)، وراجع أيضاً (Bucciarelli, Chen, & Corchado, 2019, pp. 18-28) حول دور المعلومات في صنع القرار الخاص بالسياسات الاقتصادية. ويمكن تلخيص الفرضيات المصاحبة للإشكالية التي يثيرها البحث على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: وجود سياسة اقتصادية جزئية مصمَّمَة بشكل جيد، لكن هناك ضعفاً واضحاً في تطبيق هذه السياسة، ينتج عنه غياب أو ضعف الأثر.

الفرضية الثانية: لم يترافق تخطيط الاقتصاد السوري بتصميم سياسة اقتصادية جزئية واضحة المعالم، والاكتفاء بالتركيز على محاور السياسة الاقتصادية الكلية التقليدية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على فجوة مهمة في التخطيط الاقتصادي السوري، وكذلك إلى ضعف أو غياب واحدة من أهم أدوات السياسات العامة التي يجب على الحكومة السورية أن توليها ما يكفي من العناية والاهتمام كممر حتمي لإدارة السوق المحلية وإدارة معادلات توازناته المعقدة، وعدم تركها (وترك مستوى معيشة المواطن)، تحت رحمة التطور العفوي وغير الواعي.

أهمية البحث:

يتمتع البحث بأهميتين: نظرية وعملية. وتتمثل الأهمية النظرية بكون البحث يتناول واحداً من أهم عناوين النظرية الاقتصادية التي تغيب عن مكتبة الباحثين الاقتصاديين السوريين، ألا وهي التحليل الاقتصادي الجزئي. ويرجع ذلك- جزئياً- إلى صعوبة استخدام وتسويق أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي الكمية والنوعية، ولا سيما مع الأجيال الحديثة لنظرية الاقتصاد الجزئي راجع (Encaoua, 2015) حول تطور نظرية الاقتصاد الجزئي وحصد الاقتصاديين الجزئيين لجوائز نوبل في الاقتصاد-حالة الاقتصادي الفرنسي Jean Tirole لعام 2014، وراجع أيضاً الكتاب الغني(Colliard & Travers , 2009)، وكذلك (Encaoua, 2015)، ولصعوبة ربط هذه الأدوات بالواقع (تكلفة الفرصة البديلة، والمنفعة الحدية، والتكلفة الحدية، وأذواق المستهلك، ومنحنيات السواء للمستهلك والمنتِج وغير ذلك (راجع (Bozio & Grenet, 2010)(Laha, 2019)). ولا يخفى على الاقتصاديين والمهتمين أن مصطلحات ولغة التحليل الاقتصادي الجزئي هي لغة تقنية وتخصصية يصعب على غير المختصين التعامل معها، مقارنة بلغة التحليل الاقتصادي الكلي التي تبدو أقلَّ تعقيداً، وأكثر قبولاً لدى المؤسسات الحكومية والمتابعين غير المختصين.

وبالمقابل تتمثل الأهمية العملية بتسليط الضوء على ثغرة مهمة في تخطيط الاقتصاد السوري، ويجب على صناع السياسة الاقتصادية ومخططي الاقتصاد العمل على استدراكها وتسويتها (لا سيما من قبل كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي)، والمتمثلة بالتركيز على السياسات الاقتصادية الكلية مع إغفال أو تهميش دور وحضور السياسة الاقتصادية الجزئية. وعليه قد يشكل هذا البحث إشارة إلى ضرورة إفراد صناع السياسة حيزاً مهماً من الخطة الاقتصادية (السنوية أو الخمسية، أو تلك المتعلقة بمرحلة إعادة الإعمار، أو غيرها) للسياسة الاقتصادية الجزئية التي تعد ضرورية لذاتها ولغيرها (السياسة الاقتصادية الكلية)، كما ذكرنا أعلاه.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الاستنباطي في معالجة الإشكالية المطروحة؛ إذ يُبنى المنهج الاستنباطي على أساس الانتقال من العموميات إلى الخصوصيات، ويدعى إلى التفكير من أعلى إلى أسفل "Top-down Approach". وقد يبدأ التفكير الاستنباطي انطلاقاً من النظرية "Theory " الحاكمة للظاهرة المدروسة، ويمكن الانتقال بعد ذلك إلى نطاق أضيق من البحث يتناول الفرضيات "Hypotheses" التي يمكن اختبار صحتها (Carlos & Pereira, 2003). ويمكن الذهاب بشكل أكثر تحديداً في المنطق الاستنباطي من خلال جمع "الملاحظات" "Observations" التي تسمح باختبار الفرضيات، وهذا ما يقودنا في النتيجة إلى الحكم على الفرضيات فيما إذا كانت تتوافق مع النظرية أم لا (راجع كتاب "الاستقراء والاستنباط في العلوم" لمؤلفه (Stadler, 2004)). وفيما يلي أهم مكونات هذا المنهج المستخدم في بحثنا.

تعد نظريات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أهم النظريات وأكثرها إثارة للجدل بين المفكرين الاقتصاديين بين كلاسيكي وليبرالي مؤيدون، وكينزي ونيوليبرالي معارضون، وبين هؤلاء نجد طيفاً واسعاً من المواقف حيال دور الدولة في الحياة الاقتصادية (راجع (Wade, 1990)، (Karnik, 1996)، (Fill, 2019)، (Ardalan, 2019) حول تجارب الدول في اعتماد سياسات اقتصادية ليبرالية وتدخلية، وراجع أيضاً (Bozio & Grenet, 2010, pp. 8-25) حول مبررات وصعوبات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذلك(Colliard & Travers , 2009)، وراجع أيضاً الأدبيات المتعلقة بنظرية التخطيط وأهمية رسم السياسات في سلامة التخطيط عند (Archibugi, 2008) ولاسيما الفصل السابع حول برامج التخطيط الوطني؛ إذ يشير الكاتب إلى أهمية ربط ما يدعوه التخطيط التشغيلي الجزئي "Micro-operational planning" مع متغيرات الاقتصاد الجزئي (Campagnolo & Gharbi, 2017). وتعد السياسات الاقتصادية إحدى أهم الأدوات التي تعكس بطبيعتها

مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهوية الاقتصاد لدى الدول. وقد شهد الاقتصاد السوري– بشكل من الأشكال– انتقالاً من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى ما بعد الاشتراكي راجع (خضر، 2017)، فإنه من الضروري أن يتم تعديل السياسات وتصميمها على النحو الذي يتناسب مع الهوية الجديدة للاقتصاد السوري. فإذا أضيفت مفاعيل الأزمة–الحرب– التي تشهدها سورية منذ عام 2011 إلى سياق التحول في هوية الاقتصاد السوري تصبح مسألة مناقشة السياسات الاقتصادية أمراً حيوياً على مستوى التخطيط، وعلى مستوى إدارة موارد الدولة، وتوزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات راجع (Boyer, 2015, pp. 75-79)حولخيارات السياسات الاقتصادية، وراجع أيضاً الكتاب المميز لـ (Roberto & Luca , 2018, p. 20)، وراجع كذلك (Uno, 2016) ولاسيما الفصل التاسع "السياسات الاقتصادية في عصر الإمبريالية–الرأسمالية"، (Campagnolo & Gharbi, 2017).

مجتمع البحث ومحدداته ومن المفيد القول إن حدود البحث مقيدة بدراسة الاقتصاد السوري الحديث، ولا سيما منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى الوقت الراهن.

أصالة البحث: تفتقر المكتبة الاقتصادية– الأكاديمية والتخطيطية–إلى الأبحاث التي تتناول إشكاليات السياسة الاقتصادية الجزئية السورية. ويشكل البحث محاولة لتسليط الضوء على أهمية الكتابة في هذا الحقل المعرفي المهم على المستويين النظري والتطبيقي. فحاجة المكتبة الأكاديمية السورية إلى أبحاث تتناول تطبيقات نظرية الاقتصاد الجزئي، والاستفادة من مخرجات التحليل الاقتصادي الجزئي ولاسيما مع انفتاحه المتزايد على العديد من العلوم الأخرى (ولاسيما السلوكية، والسياسية منها)، لا يقل أهمية عن الحاجة لوضع مبادئ وعناوين تخطيط الاقتصاد الوطني على أسس عصرية وعلمية تعكس قدرة العقل السوري على الجَسر بين العلم والتطبيق بما ينعكس بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشة المواطن السوري (راجع Berr, Monvoisin, & Ponsot, 2018) ولاسيما الفصل السادس عشر الذي يتناول الاقتصادي الجزئي ما بعد الكينزي، راجع أيضاً (OECD, 2007) للوقوف على

ديناميكية نظرية الاقتصاد الجزئي، وهذا يستدعي ضرورة مواكبة هذه الديناميكية (Bozio & Grenet, 2010). وفي حدود بحثنا لم نجد بحثاً منشوراً مخصصاً لدراسة السياسة الاقتصادية الجزئية السورية، وقد يكون هذا البحث بداية لسلسلة من الأبحاث التي تتناول هذا الحقل المعرفي والاقتصادي المهم.

ثانياً: الانتقال من نظرية الاقتصاد الجزئي إلى السياسة الاقتصادية الجزئية:

خطط الحكومات بين النظرية والتطبيق.

ليس هناك إجماع بين المختصين على الأهداف العامة التي يمكن للسياسية الاقتصادية الجزئية أن تستهدفها. ويدرس علم الاقتصاد الجزئي أسباب وجود الندرة، وسبل تخصيص واستخدام الموارد، إضافة إلى طبيعة وأبعاد وتوزيع هذه الندرة في ظل نُظُم السوق السائدة. وبالمقابل ثمة تيارات فكرية عديدة تجد أن التنبؤ بالمنعكسات الاجتماعية للسياسات الحكومية الهادفة لمواجهة مشكلة الندرة، يشكل أيضاً واحداً من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الجزئية(Bozio & Grenet, 2010)(Belk & Djerry , 2007) .

وعلى سبيل المثال يمكن أن تؤدي سياسة الحكومة الهادفة إلى تقديم الدعم لمنتَجٍ ما، وتقلل بالتالي من ندرته، إلى زيادة في ندرة منتجات أخرى لم تحظَ بالدعم الحكومي. ومع ذلك يجب ألا يغيب عن الذهن أن تقليل مستويات الندرة، ليس الهدف الأوحد للسياسة الاقتصادية للحكومة، على اعتبار أن القيم الإنسانية تشتمل أيضاً على اعتبارات إضافية غير اقتصادية. فقد يرفض الاقتصاديون الليبراليون بعض السياسات الاقتصادية التي تقلل من الندرة بحسبان أن هذه السياسات تقيد الحرية الاقتصادية وتضيِّق على حقوق الأفراد، فيما يخص خياراتهم وقراراتهم المتعلقة بممتلكاتهم الخاصة. وهذا ما يثير حفيظة كثير من الليبراليين حول السياسات الحكومية الرامية نحو مزيد من التدخل الحكومي (Stiglitz, 1992، (Bozio & Grenet, 2010)(Fajnzylber , Guasch , & López, 2009)).

ويمكن للسياسة الاقتصادية الجزئية أن تكون نموذجية "مثالية" "Idealistic"، أو أن تكون ذات طبيعة "فنية" وتقنية "Technical". كما يمكن لكلتا الصيغتين أن تكونا مناسبتين وترتبطان بشكل أو بآخر بالمشكلة الاقتصادية الرئيسة المتعلقة بالندرة. وتنطوي المقاربتان على أبعاد معينة من كل من علمي الاقتصاد المعياري المثالي والاقتصاد الوضعي الواقعي (normative and positive economics)، ففي حال الاقتصاد المعياري يضع عالم الاقتصاد المعايير والأسس التي تبنى عليها سياسة الاقتصاد الجزئي، في حين يضع رب العمل أو صاحب القرار هذه المعايير والأسس في حال الاقتصاد الإيجابي الوضعي (Campagnolo & Gharbi, 2017). ومن المفيد أن يدرك صانعو السياسات أن الاقتصاد الوضعي حاضر في المقاربتين بشكل أو بآخر؛ لأنه يمثل واقعية السياسة وإمكانية تطبيقها، وكذلك للإقرار بأن "العلاقات الاقتصادية الجزئية توجد في الحقيقة بهدف تحديد السياسات الأكثر ملاءمة لتحقيق الأهداف المنشودة" (Hartley & Tisdell, 2008, p. 20) راجع أيضاً (Campagnolo & Gharbi, 2017)، وبما يتناسب مع الوضع الراهن–وفي الحالتين المذكورتين أيضاً–تكمن الصعوبة الحقيقية في تحديد ماهية تخفيض مستوى الندرة عندما يتعلق الموضوع بالأبعاد الاجتماعية، إذ ثمة معياران يمكن اللجوء إليهما لتجاوز مثل هذه الصعوبة، ويتمثل الأول بمعيار Pareto "Pareto's criterion"، ومعيار Kaldor–Hicks، "Kaldor–Hicks criterion". وهذا ما يقود إلى أهمية أن يؤخذ بالحسبان المتطلبات التي يجب أن يلبيها النشاط الاقتصادي إذا ما كانت السياسة الاقتصادية الجزئية تستهدف تخفيض الندرة، وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد وفق مفهوم Pareto (Pareto, 2007)، (Ungureanu, 2018).

وبشكل عام ينطوي بناء منهج سليم للسياسة الاقتصادية الجزئية على تحديد المقومات الآتية:

1. تحديد أهداف سياسة الاقتصاد الجزئي من خلال تحديد ما الذي تحاول الحكومات تحقيقه، وهذا ما يتطلب تحليلاً دقيقاً للواقع الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي؛ لرصد أهم الإشكاليات، وتحديد الأهداف التي تمكِّن من تجاوزها راجع (Jayasinghe, 2017) حول الأسس الجزئية للاقتصاد الكلي" "Microfoundations of Macroeconomics"، وراجع أيضاً (Hoover d. , 2010) الذي يرى أن الاقتصاد الكلي ما لم يستند إلى الأسس الجزئية ولا سيما تلك المتعلقة بخيارات الأفراد وتوقعاتهم وتفضيلاتهم فإنه سيفشل في بناء نماذج الظواهر الاقتصادية الكلية، راجع أيضاً (Hoover D. , 2015)، (Moos, 2016)، (Grabner (Sapir, 2000, pp. 162-163) & Kapeller, 2015).
2. تحديد النظرية المناسبة ذات الصلة التي يستند إليها في تصميم السياسة؛ إذ تتم الإشارة بوضوح إلى محاور نظرية الاقتصاد الجزئي التي تشرح على النحو الأنسب المشكلات المحددة التي تواجه صانعي السياسات (راجع الإصدار الغني لـ (Problèmes économiques SEPTEMBRE, 2013)؛ لقراءة السياق التاريخي لتطور السياسة الاقتصادية، ولاسيما ص.5–11؛ إذ يتم عرض مزايا كل من السياستين الاقتصاديتين الكلية والجزئية في حالات الاستقرار وفي حالات الأزمة). ولا تشكل العودة إلى النظرية عند هذا المستوى من التحليل مجرد ترف فكري، بقدر ما تمثل ضرورة التعامل مع النشاط الاقتصادي على أنه علم قائم بنفسه يستحق البحث والتحليل، والإسناد إلى نظرية مدروسة كي لا تكون إدارة الاقتصاد ضرباً من التجربة والعُرف.
3. اختيار الحل السياساتي من بين مجموعة من البدائل المطروحة؛ إذ من الضروري أن تأخذ الحكومات بحسبانها دوماً خيارات القرار والسلوك، وانتقاء الأمثل من بينها الذي يوائم بين الأسس العلمية النظرية والواقعية القابلة للتطبيق (Birdsall , Torre , & Menezes , 2007).

وبقدر ما تستطيع الحكومات أن تصوغ سياسة اقتصادية جزئية تستند إلى هذه المكونات الثلاث، بقدر ما تزيد من فرصة إنتاج خطة اقتصادية فعالة. وعندما تكون الحكومات واثقة من أن الخطة الموضوعة واقعية وعلمية يجب أن يتحول تركيز الاهتمام إلى بيئة التنفيذ لدراستها ومعالجتها لوضع الحلول المناسبة للإشكاليات التي قد تعيق تنفيذ السياسات والخطط.

وبإسقاط التحليل على الحالة السورية يتبدى أن إحدى أهم نقاط الخلل الهيكلي في بيئة صنع السياسات الاقتصادية في الحالة السورية اعتمادها بشكل غير مدروس وغير مخطط بما يكفي على المنهج الإيجابي حيث إن أغلب صناع القرار الاقتصادي هم من غير المختصين في الشأن السياساتي، وغير متمرسين في منهجيات تصميم السياسات الاقتصادية وإدارتها، وهذا ما قد يفسر حالة التشوه التي يعاني منها الاقتصاد السوري؛ إذ يصعب تقدير وجود سياسات اقتصادية واضحة المعالم ليقال إنه لم يتم تطبيقها بالشكل الأمثل، أو أنه لم يكتب لها النجاح لسبب أو لآخر، كما يصعب تحديد المهندسين الاقتصاديين الذين تركوا بصماتهم في هذا المجال. فمن الصعوبة بمكان الحديث عن اقتصادي جزئي وصل إلى مفاصل رسم السياسة أو صنع القرار الاقتصادي لدى السلطة التنفيذية في سورية. فإذا ذكرنا كلاً من عصام الزعيم (خضر، 2017)، وعبد الله الدردري[1] كأهم المؤثرين في السياسة الاقتصادية السورية الحديثة، نجد أنهما لم يكونا على تماس قريب معا لسياسة الاقتصادية الجزئية في حين استحوذت عناوين السياسة الاقتصادية الكلية على أهم خطط الاقتصاد السوري التي تم إقراراها في برامج عملهما.

وتعد الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010) من أكثر الخطط الاقتصادية تأثيراً في الاقتصاد السوري الحديث؛ إذ يرد في مقدمة الخطة ما نصه: "ولأن الخطة الخمسية العاشرة

مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية [2006–2011]، ومختص بالعلاقات الدولية والتجارة الخارجية.

تختلف عن سابقاتها باعتبارها خطة تحول أكثر من كونها خطة تخصيص موارد لتمويل نشاطات القطاع العام، "فهي" تتجاوز المنظور الاقتصادي الضيق لعملية التنمية والذي يخفق عادة في العمل ضمن تصورات مجتمعية بعيدة المدى، وتتبنى رؤية كلية تشمل التغيرات الاجتماعية والسياسية والتقنية، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية التي تبقى العصب الأساسي لعملية التحول المجتمعي" (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، صفحة 8)

وتبدو ملامح السياسة الاقتصادية الكلية واضحة في هذه الخطة؛ إذ يرد في متنها أيضاً: "تشكل الخطة الخمسية العاشرة القاعدة التي ستستند عليها الحكومة في ممارسة مسؤولياتها الجديدة، فالتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب وجود دولة قوية في مؤسساته، وواضحة في رؤيتها ومساحة تحركها، وداعية لضرورة الابتعاد عن التشعب غير المطلوب في مسؤولياتها مما يضعف من كفاءة أدائه، ويحد من حرية القوى الفاعلة الأخرى للمساهمة في تنفيذ وتمويل عملية التنمية. وعليه فإن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ضمن منظور السوق الاجتماعي سيكون عن طريق الإشراف على إدارة الاقتصاد الوطني ونشاط السوق وتفعيل القوانين [...] والاعتناء بضبط سياسات الاقتصاد الكلي وتقرير طبيعة السياسة الاستثمارية إضافة إلى إنجاز مسؤولياتها الاجتماعية والخدمية" (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، صفحة 11).

ففي حين هناك إشارة واضحة وصريحة إلى السياسات الاقتصادية الكلية في هذا الفصل فإن السياسة الاقتصادية الجزئية تبدو غائبة بشكل كامل أو شبه كامل؛ إذ لم يرد في الخطة المذكورة مصطلح السياسة الاقتصادية الجزئية ولو لمرة واحدة. ويشكل غياب تحليل منظومة السوق المحلية، وغياب السياسات والتدخلات الرامية إلى دراسة الطلب، ودالة وسلوك المستهلك السوري، ورسم منحنيات السواء الخاصة به ونقاط توازنه بالنسبة لخط الدخل، وكذلك الأمر بالنسبة لمتغيرات العرض ومؤشرات الإنتاج والتكلفة ومكوناتهما، وخصوصياتها في الحالة السورية دليلاً واضحاً على عدم وجود سياسة اقتصادية جزئية واضحة لدى

المخطِّط الاقتصادي السوري. ويؤسس هذا الغياب كله لأن تبقى معادلات الاقتصاد السورية مفتوحة تماماً من غير دراسة ومن غير ضبط، ولأن يُدار النشاط الاقتصادي الجزئي بشكل عفوي غير قابل للتوجيه، مع الإشارة إلى أن تكريس حال عدم وجود سياسة اقتصادية جزئية على مر العقود الماضية يزيد من صعوبة تصحيح المسارات الخاطئة المعتمدة على العناوين العامة والكلية.

فتركيز السياسات الاقتصادية على دعم الإنتاج والعملية الإنتاجية (البيان الحكومي لحكومة المرسوم /203/ لعام 2016 أمام مجلس الشعب مثلاً)، لا يعفيها من وضع محددات ومعايير للطرف الآخر من المعادلة، وهو الاستهلاك (جانب الطلب) الذي يعد المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية راجع(Sherry & Fischer , 2009) (Colliard & Travers , 2009)، وراجع أيضاً (Belk & Djerry , 2007, pp. 202-204). حول سياسة الدولة ونظرية المستهلك).

ثالثاً: أهداف السياسة الاقتصادية الجزئية: الحالة السورية بين المثالية والواقعية

يُنظر إلى الأهداف الاقتصادية الجزئية "Microeconomic targets" كأساسيات ومرتكزات لأهداف سياسة الاقتصاد الكلي كما ذُكر أعلاه. وتحتاج الحكومة التي تسعى لزيادة معدلات النمو إلى معرفة المزايا النسبية والتنافسية لعوامل الإنتاج، وبنية السوق، والقطاعات التي تسهم بشكل أكبر في تحقيق هذا النمو. وعند الحديث أيضاً عن تحقيق الأهداف المتعلقة بتوزيع الدخول والثروة، فإنه لا يمكن تجاهل قضايا رئيسة من قبيل محددات الأجور والأرباح، وآثار ومنعكسات الملكيتين العامة والخاصة لوسائل الإنتاج، وكذلك مدى انتشار اقتصاد الظل واتجاهاته، وبشكل عام يتطلب تحليل كل واحد من هذه الأهداف فهم العوامل السببية الأساسية المحددة لسلوكه، وكذلك علاقة الأهداف مع بعضها بعضاً؛ إذ يحتمل وجود تضارب بين الأهداف بحد ذاتها ((Laruelle & Lehalle, 2018)، وراجع كذلك المقال الغني لـ (Da Silva, 2009).

وعلى سبيل المثال قد يؤدي النمو إلى إحلال التكنولوجيا الحديثة ورأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية، وهذا ما يقود إلى فقدان الوظائف، كما يمكن أن تؤثر السياسات المصمَّمة لحماية المستهلكين من المنتجات غير الآمنة (كالمنتجات الدوائية) سلباً في الابتكار، كما قد تؤدي إجراءات ضبط الأجور إلى خلل قطاعي وإلى تشويه في توزيع العمالة، من حيث تركز العمالة في القطاعات الأكثر عائدية على حساب القطاعات ضعيفة الدخل نسبياً. وعند هذا المستوى من التحليل يبرز الدور الحيوي للنظرية الاقتصادية؛ لتحديد أسباب الإشكاليات السياساتية، والتضارب في تحقيق الأهداف، ووضع سياسة متماسكة وموضوعية تراعي الأولويات بكل شفافية، وتلحظ خصوصية الحالة المدروسة.

ولعل هذا التشابك والتعقيد بين أهداف السياسة الاقتصادية هو أهم سمات وعناوين السياسة الاقتصادية السورية، ولعله أيضاً من أهم العوامل التي تعيق محاولات إصلاح هذه السياسة. فالسعي إلى تحقيق أهداف متعاكسة ومتضادة سيعطي بلا شك محصلات صفرية إن لم تكن سالبة في عدد من القضايا. فالحرص على تقديم الدعم لعدد كبير من المواد الأساسية دون وجود ضوابط كافية (إدارية وتقنية)؛ ضبط السوق والتهريب، والحرص على البعد الاجتماعي في التوظيف مع السعي لتحقيق نتائج إيجابية في مؤسسات القطاع العام (ولاسيما ذات الطبيعة الاقتصادية) وغير ذلك من الأهداف التي تحتاج إلى إعادة مراجعة وجدولة وتنسيب وتنسيق ومواءمة؛ إذ تكون متكاملة لا متضاربة وفق خيارات واضحة تحقق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية الكلية. ويسهم كل هذا الخلل التخطيطي في إدارة النشاط الاقتصادي السوري في زيادة صعوبة إنتاج سياسات اقتصادية جزئية، تكون القاعدة لبناء سياسة اقتصادية وطنية ثابتة. ومن الناحية النظرية قد تكون السياسات "المتضاربة" ظاهرياً فعالة في ظروف معينة للحد من عامل الندرة، وتتمثل إحدى وظائف محللي الاقتصاد الجزئي في تحديد هذه الظروف عند تصميم السياسات العامة؛ إذ يجب القبول بفكرة وجود قيود سياسية واجتماعية تمنع تطبيق السياسات المثلى، وهذا ما يحد من القدرة

على إنتاج سياسات فعالة كما يريدها مصممو السياسات العامة، ولاسيما الاقتصادية منها(Grabner & Kapeller, 2015)(Colliard & Travers , 2009).

وتضع عيوب الآليات السياسية والبيروقراطية ذات الصلة بتخصيص الموارد قيوداً حقيقية على مستوى تبني أنواع السياسات التي يمكن اعتمادها بفاعلية تزامناً مع وجود عيوب في منظومة عمل السوق الحر التي لا يمكن التخلص منها بأي وسيلة عملية، ولاسيما في الاقتصاديات النامية كالحالة السورية. وعند تصميم السياسات الاقتصادية يجب أن تؤخذ بالحسبان جميع هذه العيوب، وعدم التركيز على عيوب السوق فحسب كما هي الحال في التحليل الاقتصادي الجزئي التقليدي، فقد كان يتم إهمال أو تجاهل عيوب التوزيع والتخصيص الأمثل للموارد والدخول والممتلكات (راجع(Sapir, 2000)[2]، وراجع أيضاً (Peláez M & Peláez A, 2008, p. 79).

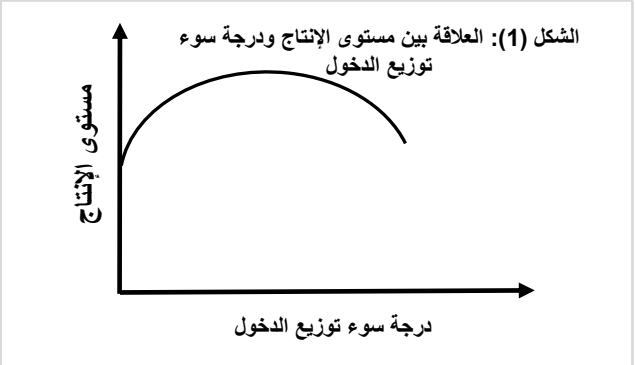
وتثير هذه الأنواع من التدخل الحكومي استفسارات على مستوى السياسة الاقتصادية الجزئية. وما هي التكاليف والفوائد المرتبطة بكل نوع من أنواع التدخل المذكورة أعلاه؟ وهل من الممكن الحصول على التغيير الاقتصادي المرغوب باستخدام سياسة مختلفة عن السياسة المتبعة فعلياً؟ فمعرفة متخذي القرار ببدائل السياسات الاقتصادية الجزئية وإيجابياتها وسلبياتها قد يدفع هؤلاء إلى تبني سياسات أخرى غير تلك المعتمدة التي قد تكون أكثر فاعلية بدلاً من الارتهان إلى السياسات المطبقة التي دَرَجَ الاقتصاد (كنشاط) على العمل بموجبها، وقد يكون مؤيدو السياسات مخطئين في تقييم آثار سياساتهم؛ لعدم قدرتهم على إدراك عواقبها ونتائجها بسبب إهمال بعض النتائج الطفيفة، كما قد يقع هؤلاء في أخطاء تتعلق بتقييم فاعلية مخرجات هذه السياسات بين الأمدين القصير والطويل.

[2] يعالج Sapir [2000] إشكاليات عيوب السوق بكفاءة عالية في مؤلفه "الثقوب السوداء لعلم الاقتصاد" " Les trous noirs de la science économique". راجع على وجه التحديد ص.164-.69.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنه: "يمكن للمعارف المتعلقة بالاقتصاد الجزئي أن تسهم في تجاوز مثل هذه الإشكاليات الهامة" (Hartley & Tisdell, 2008, p. 20). ومع ذلك فإن هذا يتطلب من صناع القرار وآخذيه فهماً أعمق لدور وأهمية نظرية الاقتصاد الجزئي في تصميم السياسات، بل يتطلب فهماً كذلك لدور مصممي هذه السياسات.

وقد تكون الأهداف الموضوعة غير متناسقة داخلياً، أو قد تجعل القيود الاقتصادية الواقعية من المستحيل تحقيق جميع الأهداف والغايات في وقت واحد. فعلى سبيل المثال من الصعوبة بمكان تقليل درجة عدم المساواة في الدخل، ورفع مستوى إنتاج السلع والخدمات في وقت واحد. ويمكن تحقيق الهدفين المذكورين في حال اتخذت العلاقة بين الإنتاج وتوزيع الدخل الشكل المرسوم أدناه راجع (Campagnolo & Gharbi, 2017).

وفي هذه الحالة مثلاً يفترض أن يكون مستوى الإنتاج تابعاً لدرجة عدم المساواة في الدخل (الشكل (1) المرسوم أدناه). ويمكن أن يحدث هذا في حال ظهرت حالة عدم المساواة كنتيجة للعوائد عن الجهود التي تقدم الحوافز للأفراد لزيادة الإنتاج. ومن ناحية أخرى يمكن القول إنه في بعض الحالات يمكن لشكل العلاقة السببية أن يأخذ المنحى المعاكس. ويمكن أن تكون مستويات عدم المساواة عند مستويات الإنتاج الأعلى؛ إذ تكون هناك مستويات أقل من البطالة اللاإرادية "involuntary unemployment" عندما تكون مستويات الإنتاج مرتفعة، ويكون هناك طلب أكبر على عنصر العمل مقارنة بعناصر الإنتاج الأخرى راجع أيضاً (Mongin , 2000).ومهما كان اتجاه العلاقة السببية فإنه لا بد من الإقرار بصعوبة تحقيق هدفين في آن معاً: زيادة الإنتاج، وتقليل مستويات عدم المساواة في الدخول، ومن أولويات عمل مصمم السياسات الاقتصادية أن يستطيع تحديد أولويات التدخل والمبادلة بين الأهداف المنشودة.



الشكل(1):(Hartley & Tisdell, 2008, p. 33)

قد يكون من المستحيل تخفيض درجات عدم المساواة في الدخول وفي الوقت نفسه زيادة مستوى الإنتاج. ويحدث هذا الشيء في حال أخذت العلاقة الناظمة للمتغيرين الشكل الوارد في هذا الشكل.

ومن المفيد عند هذا المستوى من التحليل التأكيد على أهمية تحديد أهداف الخطة الاقتصادية بموضوعية وبمنهجية؛ إذ يجب الحذر في وضع أولويات الأهداف والجرأة في القول بتأجيل استهداف معالجة بعض الإشكاليات في الحالة السورية على قاعدة أنه من غير الممكن فعلياً وضع هدف لمعالجة جميع المشكلات الاقتصادية في آن معاً (Grabner & Kapeller, 2015). فمن المعروف عن علم الاقتصاد كثرة الظواهر ثنائية الأثر، فلا يمكن الحديث عن تخفيض البطالة وتخفيض التضخم في آن معاً، أو زيادة الاستثمارات ورفع أسعار الفوائد وغير ذلك؛ لذا سيكون من الضرورة بمكان عند تصميم السياسة الاقتصادية الجزئية السورية أن يتم الانطلاق من الأهداف الواقعية والأكثر إلحاحاً، كالقول بإدارة الاستثمارات، وإدارة المال، وتحليل دالة الإنتاج (العام الخاص)، للوقوف على أمثل الطرق الآيلة لبلوغ الأهداف الوسيطة (زيادة إنتاجية الموارد)، والنهائية (تحسين مستوى معيشة المواطن).

وبشكل عام يعاني الاقتصاد السوري شأنه في ذلك شأن كثير من الاقتصادات النامية، من قطاع خاص طفيلي يتدخل بشكل غير مباشر في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الحكومية، ويمنعها في بعض الأحيان من السير بشكل سلس في سبيل إنتاج سياسات اقتصادية جزئية مستقلة تلبي حاجات الاقتصاد الوطني. وتُعد الحاجة إلى قطاع الأعمال كشريك فعال في التنمية الاقتصادية– في الحالة السورية– ذات خصوصية أملتها الظروف الجيوسياسية التي يمر بها البلد منذ عدة عقود بسبب الحروب المباشرة وغير المباشرة المفروضة عليه، وبحكم احتلال جزء من أراضيه، وما رافق ذلك من عقوبات اقتصادية جائرة فرضت عليه، وهذا ما جعل الاعتماد على قطاع الأعمال ضرورة لتأمين متطلبات العيش، للتغلب على العقوبات تارة، ولما يتمتع به هذا القطاع من مرونة يفتقد إليها القطاع الحكومي في كثير من الجوانب تارة أخرى. وأضف على ذلك فإن التركيبة السياسية لمنظومة السلطة في الدولة السورية تؤثر بشكل مباشر في كيفية صنع القرارات والسياسات الاقتصادية، وتجعل من البعد السياسي عاملاً وازناً على حساب البعد الفني التقني في كثير من الأحيان (ولاسيما ما يتعلق بمنظومة الدعم، وحجم القطاع العام، والتوظيف وغير ذلك). ففي كثير من الحالات بات تفكير الاقتصادي السوري من داخل صندوق الخيارات القائمة فعلياً دون مراجعة كافية للخيارات الأخرى غير المعتمدة أو غير الموضوعة على الطاولة. فعلم الاقتصاد هو في نهاية المطاف علما لخيارات الممكنة لبلوغ الأهداف المنشودة، وانتقاء أمثلها.

ويشير ما سبق إلى أن بيئة العمل في الحالة السورية لا توحي بأنها بيئة مثالية لصنع السياسات الاقتصادية الجزئية، وهذا يعني أن أي محاولة لإنتاج سياسات من هذا القبيل يجب أن تبدأ فعلياً من بيئة صوغ السياسة وصنع القرار قبل الانتقال إلى المستوى الفني لتصميم هذه السياسة وصياغتها. وهذا ما يعني أيضاً أن ضرورات الإصلاح يجب أن تتم على عدة مستويات وعلى عدة مسارات في آن معاً حتى يكتب لها النجاح في بناء اقتصاد

عصري مخطط يؤدي وظائفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفاعلية وكفاءة. وللتعرف بشكل أكثر وضوحاً على الكيفية التي يجب على السياسة الاقتصادية الجزئية أن تتدخل خلالها فعلياً كأداة تنموية واقتصادية واجتماعية، ندرس فيما يلي نموذجاً عن هذه السياسات يتناول إدارة قوى الاحتكار في السوق المحلية.

رابعاً: أشكال السياسات الاقتصادية الجزئية: إدارة قوى السوق نموذجاً

تتدرج سياسات الاقتصاد الجزئي في ثلاث فئات رئيسة بناء على الغرض الذي يتم تصميمها من أجله(Hartley & Tisdell, 2008):

1. تعزيز عمل قوى السوق الحر (تدابير لزيادة إنتاجية الموارد على سبيل المثال).
2. تعديل قوى السوق أو استبدالها (سياسات تصحيح الآثار البيئية الجانبية، وكذلك سياسات ضبط القوى الاحتكارية وإدارتها على سبيل المثال، راجع (خضر، 2017).
3. ضمان تزويد السوق بالسلع العامة بالشكل الأمثل ولاسيما تلك التي تمس الأمن الغذائي أو الأمن الدوائي أو غير ذلك.

ومن بين هذه العناوين الثلاثة سيتم التركيز فيما يلي على السيطرة على القوى الاحتكارية في السوق كنموذج عن السياسة الاقتصادية الجزئية؛ لما لهذه القوى من تأثير اقتصادي واجتماعي ملموس كما سنبين هنا أدناه. ويمكن أن تكون قوة السوق مصدراً لفشل وإخفاق السوق. فعندما يمتلك بعض المتعاملين الأفراد قوة سوقية مؤثرة، ويمارس هؤلاء هذه القوة لتوجيه السوق في اتجاهات معينة تصب في مصلحتهم الشخصية، فقد ينتج عن ذلك خسارة اجتماعية وفقاً لمنطق عوائدKaldor–Hicks[3] فعلى الحكومة في مثل هذه الحالة أن تسعى لجعل آلية السوق آليةً مثالية، كأن تعمل على منع التواطؤ من قبل المتعاملين بما يضر

[3] راجع أيضاً(Hartley & Tisdell, 2008) لمناقشة حالة تصميم السياسية الاقتصادية الجزئية لمعالجة الآثار الخارجية غير المرغوبة.

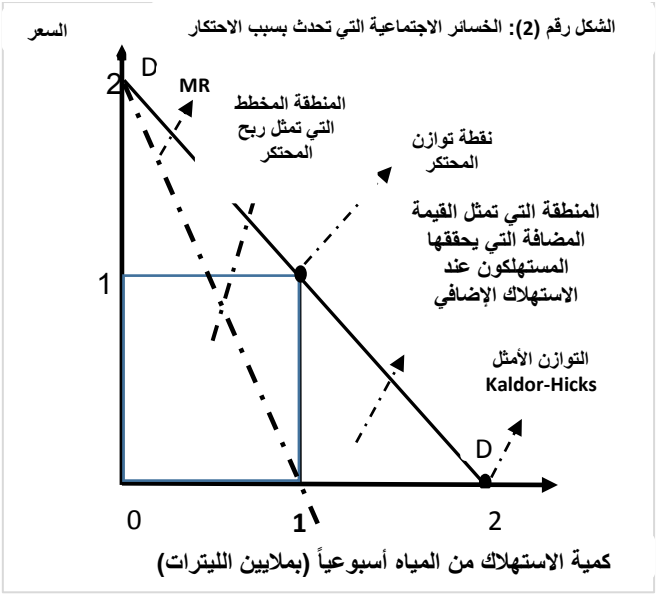
بالمصلحة الاجتماعية، وكذلك من خلال حظر الممارسات التجارية التقييدية، أو من خلال ضمان وجود العديد من المنتجين للسلع بهدف كسر حلقات الاحتكار، راجع (Pietri-Tonelli & Bousquet , 1994)،(Bogomolov, 1990)،(Mongin , 2000)[4].(Bozio & Grenet, 2010)

وفي الشكل البياني رقم (2) المرسوم أدناه، يمثل المنحنى DD الطلب الأسبوعي على المياه في منطقة ما، ولنفترض أنه يتم توفير كميات المياه لهذه المنطقة من خلال مصدر مائي، وأن العرض المتوفر في الحال الطبيعية من هذا المصدر يزيد عن/20/ مليون لتر أسبوعياً (وهي الكمية المطلوبة من المياه عندما تكون متاحة بشكل مجاني). وإذا افترضنا أن تكاليف عرض المياه معدومة (تساوي الصفر، كحال نبع ماء طبيعي)، ولما كان العرض المتاح يفوق الطلب، فإن الحل الأمثل اجتماعياً سيتمثل بأن تكون المياه سلعة مجانية (من حيث المبدأ فقط). ولكن لنفترض أن مصدر الماء الوحيد لعرض المياه في المنطقة يقع في يد مالك واحد يهدف إلى رفع عوائده الشخصية. ويمكن للمحتكر أن يرفع ربحه عن طريق فرض سعر قدره /1/ دولار لكل لتر من المياه. ويمكن لمثل هذا الإجراء أن يحد من استهلاك المياه من /20/ مليون لتر إلى /10/ملايين لتر أسبوعياً. ويؤدي عرض /10/ ملايين لتر من المياه إلى رفع أرباح الشركة المحتكرة؛ لأن التكلفة الحدية للإنتاج معدومة (تساوي الصفر). وعليه فإن الإيرادات الحدية تعادل التكلفة الحدية عندما تكون الإيرادات الحدية تعادل الصفر أيضاً (عند هذا المستوى من العرض يكون الطلب متكافئ المرونة السعرية). وكنتيجة لتقييد العرض يحقق المحتكر ربحاً أسبوعياً قدره /10/ ملايين دولار. ومع ذلك فإن العودة إلى استهلاك /20/ مليون لتر من المياه أسبوعياً (مجاناً؛ أي عند السعر صفر) سيؤدي إلى تحسين عوائد Kaldor–Hicks. بعد أن يُدفع للمحتكر مبلغ قدره

[4]ولعل هذه السياسة من أكثر السياسات ضرورة لاعتمادها في السوق السورية بالنظر إلى التركيبة الميركانتيلية لأغلب طبقة رجال الأعمال السائدة حالياً في البلد.

/10/ ملايين دولاراً، (كتعويض عن الربح الذي تم التنازل عنه، وكحافز للعمل بشكل جيد)، وسيكون المستهلكون أفضل حالاً من الوضع المقيّد بمقدار يعادل مساحة منطقة المثلث المظلل في الشكل رقم(1). وهذا يمثل فائض المستهلك الإضافي الذي يمكن الحصول عليه عند الاستهلاك الإضافي للمياه والذي يبلغ /5/ ملايين دولار في هذه الحالة.

الشكل رقم (2): الخسائر الاجتماعية التي تحدث بسبب الاحتكار



الشكل (2)عندما تتم ممارسة الاحتكار أو قوى السوق قد تتمكن الحكومة من التدخل في السوق؛ لتحقيق مكاسب Kaldor–Hicks، فقد يؤدي الاحتكار إلى خسارة في هذه المكاسب كما هو مبين في المثلث المخطط

(المصدر: Hartley & Tisdell, 2008, p. 37).

ويمكن للحكومة أن تتبنى عدداً من السياسات المختلفة للتعامل مع ظاهرة الاحتكار، ويمكن لها– على سبيل المثال– أن تضع ملكية أجزاء مختلفة من نبع المياه في أيدي عدة مستثمرين لتعزيز المنافسة وحرمان جهة واحدة من التحكم بعرض المياه، ويمكن أيضاً أن تضع حداً أقصى لسعر المياه لمنع العارضين من رفع السعر فوق هذا الحد، كما يمكن للحكومة نفسها أن تضع يدها على مورد المياه، وتقوم بتوفيره للمواطنين مجاناً. ويحتاج

صانعو السياسة الاقتصادية الجزئية إلى تقييم منافع وقيود كل واحدة من هذه السياسات البديلة قبل اعتماد أي منها. وتنشأ الصعوبة بوجه خاص عندما تنخفض التكلفة الحدية لمنتج ما تزامناً مع تزايد الكمية المعروضة منه، ومن المعروف في دساتير الاقتصاد الجزئي أن التكلفة الحدية لإنتاج سلعة ما تصل إلى حدها الأدنى الممكن عندما تقوم إحدى الشركات بتزويد السوق بأكمله من هذه السلعة (بفضل مبدأ اقتصاديات الحجم Economies of Scale)، وهذا يعني وجود سوق "الاحتكار الطبيعي "natural monopoly". وفي مثل هذه الحال من صيغ السوق التي تنطوي على تناقص التكلفة الحدية ستنتج خسائر Kaldor –Hicks عن السياسات الحكومية التي تستهدف وجود عدد كبير من موردي السلعة المذكورة. فالاحتكار القائم على رفع الربح "profit-maximizing monopoly"، ومع كونه لا يحقق المنفعة الاجتماعية بشكلها الأمثل، فقد يقلل (في هذه الحال) الندرة الاقتصادية من السلعة الاقتصادية مقارنة مع الحال عندما يقدم هذه السلعة عدد كبير من المنتجين والموردين (Mongin , 2000, pp. 40-44)

من المفيد جداً في هذا السياق التأكيد على أهمية البعد الاجتماعي في سياق تحليل السياسة الاقتصادية الجزئية، إذ يتمثل الهدف الرئيس في كثير من أدبيات هذه السياسة بوضع الشروط الضرورية، وتصميم السياسات الهادفة؛ لتحقيق التوازن الاجتماعي الأمثل، أو لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد والدخول، وهذا يُعد على سبيل المثال الهدف الاسترشادي لاقتصاد الرفاهية عند Pareto "Paretian welfare economics" راجع (Pietri-Tonelli & Bousquet , 1994) (Pareto, 2007) الفصل السادس الذي يعالج أفكار Pareto، وإشكاليات المجتمعات الحديثة ص. 61-74.

وفي الواقع الفعلي قد يكون مثل هذه الشروط والسياسات ذا أهمية محدودة بسبب القيود (السياسية والمؤسساتية وغيرها) التي تمنع تنفيذ الظروف المثالية. وعليه تتمثل القضية السياساتية الأساسية في تحديد أفضل سياسة اقتصادية جزئية التي تأخذ بالحسبان وجود قيود

واقعية تلحظ بيئة العمل الحقيقية التي تمنع التوصل إلى الحل الأمثل كما هو مرسوم في توازن Pareto ((Bogomolov, 1990)، (Morgan, 2004).

وتناول بعض الاقتصاديين هذه القضية تحت عنوان "ثاني أفضل السياسات" " Second Best Policies " (Lipsey & Lancaster , 1956, p. 57) (Grabner & Kapeller, 2015). وتبين أنه عندما يصعب استيفاء بعض الشروط المثلى لتوازن Pareto، فإنه عادة ما يكون من غير الأمثل تبني السياسات التي تضمن استيفاء شروط Pareto المتبقية. فإذا كان بالإمكان تعزيز شروط المنافسة التامة في قطاع اقتصادي معين، كالقطاع الزراعي مثلاً؛ إذ تتوفر أيضاً شروط توازن Pareto، فإن وجود منافسة غير كاملة " imperfect competition" في قطاع آخر، كالقطاع الصناعي قد يجعل من تعزيز المنافسة التامة في القطاع الزراعي أمراً غير مرغوب اجتماعياً (Mongin , 2003). وعلى اعتبار أن المنافسة غير التامة تمنع تحقق الشروط المثلى لتوازن Pareto في القطاع الصناعي، وبافتراض أن صانع السياسة لا يستطيع تغيير هذا الوضع، فمن غير المحتمل أن يكون تعزيز المنافسة التامة في القطاع الزراعي أمراً مثالياً (ما لم تكن الروابط والتشابكات بين القطاعين ضعيفة، وهذا أمر مستبعد). وهذا يعني باختصار أن عدم تجانس مكونات الاقتصاد يزيد من صعوبة اعتماد سياسات اقتصادية جزئية مثالية، فتنشأ الضرورة لاعتماد سياسات النسق الثاني (Campagnolo & Gharbi, 2017).

وعلى سبيل المثال قد يكون الحل الثاني الأفضل، وهو خلق منافسة غير تامة في القطاع الزراعي من خلال تدخل الحكومة فيه. ويجب أن يكون تصميم النسق الثاني من السياسات والشروط المثلى من المبادئ الأساسية لسياسات الاقتصاد الجزئي لحظاً للقيود المؤسساتية أو التقنية أو السياسية القائمة، ومن المرجح أن تختلف جميع هذه السياسات والشروط عن مثيلاتها في النسق الأول التي تقوم على أسس معيارية ونماذج نظرية مثالية تفترض غياب القيود السياساتية والتقنية والسياسية. فإذا كانت القيود التي تواجهها السياسات

الاقتصادية الجزئية المثلى هي ذات طبيعة سياساتية، أو أنها ناشئة عن سياسات حكومية معينة فيمكن عندئذ تعديلها من خلال اعتماد سياسات تصحيحية. ومع ذلك تشير ثاني أفضل نظرية إلى أن السياسات القائمة على تحسين شروط توازن Pareto على المستوى الجزئي– في الواقع– لا تؤدي إلى تحقيق شروط توازن Paretoعلى المستوى الكلي العام (Carlos & Pereira, 2003)(Muniesa & Callon , 2009)؛ لأن مشهد الاقتصاد الكلي يبدو حقيقة أكثر تعقيداً من مجرد تجميع المشاهد الاقتصادية الجزئية (Grabner & Kapeller, 2015).

ولعل هذا المستوى من التحليل يستدعي التوقف عنده بشكل كبير في حالة الاقتصاد السوري. فمقاربة السياسات الاقتصادية الجزئية في سورية يقتضي التوجه مباشرة نحو سياسات النسق الثاني (أو ربما الثالث أو الرابع) على اعتبار القيود المؤسساتية والتقنية القوية التي تعيق صياغة وإنتاج سياسات اقتصادية جزئية مثالية. لكن المشكلة الحقيقية تبدو أعمق في ظل عدم التوجه قبلاً لصوغ سياسات نسق أول (مثالية، أو معيارية)؛ ليتم على الأقل الانطلاق منها نحو سياسات النسق الثاني الواقعية التي تتلاءم وواقع الاقتصاد السوري؛ إذ لم يتم العمل على بناء منهج تخطيطي واضح يقوم بداية برصد وتحري بنية وبيئة الاقتصاد الجزئي السوري لتحديد قيوده السياسية والمؤسساتية والتقنية ليصار لاحقاً إلى تصميم (أو تفصيل) سياسات اقتصاد جزئي من النسق الثاني الواقعي والعقلاني. واستناداً إلى ما سبق سيكون من الضروري بناء منهجية من مسارين: مسار النسق الأول: وضع تصور واضح حول السياسات النموذجية (استنباطاً) التي يجب أن يبنى النشاط الاقتصادي الجزئي السوري استناداً إليها، ورسم سياسات النسق الثاني الواقعية (استقراءً) بما يستجيب لمعطيات الواقع مرحلياً، وإيذاناً بالتحول نحو سياسات النسق الأول على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان أن يتم العمل على المسارين معاً لتفادي الانتظار طويلاً حتى تتوفر البيئة المناسبة لصياغة سياسة اقتصادية جزئية مناسبة أولاً، وللبدء بمعالجة الإشكاليات الاقتصادية القائمة على مستوى النشاط الاقتصادي الجزئي ثانياً، وإن لم يكن الأمر ضمن

سياق معالجة سياساتية كلية مخططة وواعية بالمواءمة مع السياسة الاقتصادية الكلية؛ إذ في ظل عمق الإشكالية الاقتصادية والخلل البنيوي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري والتشوه الكبير الذي تعاني منه أغلب قطاعاته (ولاسيما الزراعي والصناعي)، فإن وصفة المعالجة تستوجب التحرك على المسارين المذكورين بشكل واعٍ ومخطط، وعدم ترك النشاط الاقتصادي على الصيغة العفوية السائدة.

وانتُقدت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية؛ لأنها لم تولِ الاهتمام الكافي لعامل الزمن في سياق فرضياتها لتحليل الظواهر المدروسة، ولأن النظرية التقليدية تركز الاهتمام على التوازن، وعلى التوازن البديل الممكن، فإنها لا تولي الاهتمام الكافي للمسارات الزمنية ولعدم اليقين الذي يصاحب التغير الاقتصادي " uncertainties of economic change "، وعدم التوازن (Muniesa & Callon , 2009) ، (Pietri-Tonelli & Bousquet , 1994)، (Pareto, 2007).وفي حين يبدو هذا الانتقاد مبرراً فإن فرضيات التوازن والتوازن البديل تعد ضرورية جداً في تصميم النماذج الديناميكية التي تأخذ عامل الزمن بالحسبان، وعليه فإن نماذج التوازن المقارنة تعد الخطوة الأولى لتصميم النماذج الأكثر تعقيداً التي قد يضطر مصممو السياسة الاقتصادية إلى بنائها في سياق تحليل مشكلة اقتصادية معينة (على سبيل المثال تقديم الاستشارة بشأن اعتماد أسعار الصرف المعومة مقارنةً بأسعار الصرف الثابتة). وبلا شك يشكل عامل الزمن مكوناً رئيساً من مكونات السياسة الاقتصادية الجزئية في الحالة السورية، ولاسيما في ضوء الخلل الهيكلي الذي أفرزته الأزمة–الحرب (2011–)، وفي ضوء الحاجة إلى تجاوز المفاعيل السلبية لهذا الخلل في أسرع وقت ممكن. ويكتسب الزمن خصوصية واضحة في الحالة السورية؛ إذ يجب على صناع السياسات العامة عموماً، والسياسات الاقتصادية على وجه الخصوص، أن يصمموا سياسات تصحيحية وتنموية تتجاوز الخلل الذي ساهم (إلى جانب عوامل رئيسة أخرى) في حدوث الأزمة–الحرب أولاً، وتجاوز الخلل الذي أحدثته هذه الأزمة ثانياً، والتأسيس لتحديث وعصرنة الاقتصاد السورية ثالثاً.

الخاتمة: الفرضيات وآفاق البحث

تتمثل أهمية السياسة الاقتصادية الجزئية في أنها ضرورة في نفسها أولاً (توازن السوق، وتوازن المستهلك والمنتج)، وضرورة لغيرها ثانياً ولاسيما السياسة الاقتصادية الكلية. ومن جهة أخرى تكمن الأهمية الجوهرية لتناول هذه السياسة في حقيقة أنها أداة لتحسين مستوى معيشة المواطن وليست هدفاً بحد ذاتها.

وفي الاقتصاد السوري ليس هناك ما يدل على وجود سياسة اقتصادية جزئية واضحة المعالم، ولا يزال تخطيط الاقتصاد الجزئي غائباً أو شبه غائب عن الخطط الاقتصادية السورية. وهناك غربة واضحة بين الأسس العلمية والفكرية لبناء منظومة الاقتصاد الجزئي كما هي موجودة في الاقتصادات المتطورة، وفي المراجع العالمية للاقتصاد الجزئي (دون الدخول في تفاصيل مناهج قراءة الفكر الاقتصادي استنباطاً من أعلى إلى أسفل، أو استقراءً من أسفل إلى أعلى)، وهذا ما يُخرج أهم مؤشرات الاقتصاد الجزئي من دائرة الرصد والمتابعة والتطور الممنهج الواعي. ويمثل النشاط الاقتصادي الجزئي على مستويي إدارة اقتصاد الطلب (دالة المستهلك السوري)، واقتصاد العرض (دالة المنتج السوري)، ونظم السوق والتوازن وإعادة التوازن حلقة جوهرية من حلقات السياسة الاقتصادية السورية التي لا تزال غير مدروسة، والتي ينعكس نتاج غيابها سلباً على مستوى معيشة المواطن في المقام الأول وعلى مستوى جودة التخطيط الاقتصادي في المقام الثاني.

ولا بد من البدء بتكوين مقومات هيكل الاقتصاد الجزئي حتى تتمكن الحكومة السورية لاحقاً من البدء برسم ملامح سياسة اقتصادية جزئية (ثم كلية) سليمة وفعالة على أسس التخطيط الاقتصادي بدلاً من ترك الاقتصاد السوري في حالته العفوية القائمة.

ويؤكد ما قدمه التحليل صحة الفرضية الثانية من فرضيتي البحث القائلة إن تخطيط الاقتصاد السوري لم يترافق بتصميم سياسة اقتصادية جزئية، والاكتفاء بالتركيز على محاور السياسة الاقتصادية الكلية التقليدية. وهذا ما يستتبع أيضاً عدم قبول الفرضية الأولى القائلة

بوجود سياسة اقتصادية جزئية، يعوزها ضعف التنفيذ بالطبع، ولا يعني ذلك الغياب التام لعناوين النشاط الاقتصادي الجزئي السوري، فهذا بلا شك موجود بحكم وجود النشاط الاقتصادي بحد ذاته، لكن ما يعنينا هنا هو وجود سياسة اقتصادية جزئية سورية مخططة وواعية لها أهدافها وتدخلاتها، وبرمجتها المادية والمالية والزمنية، وبرنامج رصد وتتبع يضع المحلل الاقتصادي في صورة تطور أداء هذا القطاع. ويبدو جلياً أن الاقتصاد السوري لا يمتلك مثل هذه السياسة الواضحة، وهذ إشكالية بحد ذاتها، وإشكالية أهم من حيث نتائجها على مستوى معيشة المواطن.

ولا يمكن النظر إلى غياب السياسة الاقتصادية من منظور غياب عنوان في خطة، أو غياب قرار إداري كان يجب اتخاذه. وتبدو المعضلة أوسع من ذلك إذ تدلل على أن إدارة الاقتصاد السوري لا تزال بعيدة عن المعايير العالمية في إدارة الاقتصادات. أما على المستوى الفني فإن عدم وجود منهجية واضحة لإدارة النشاط الاقتصادي الجزئي يعني فقدان أقطاب مهمة على صعيد النشاط الاقتصادي الجزئي نفسه، وكذلك على مرتكزات الاقتصاد الكلي أيضاً، على اعتبار أن النشاط الاقتصادي الجزئي هو من المكونات الجوهرية والأساسية لبناء اقتصاد كلي متماسك.

ويحتاج الاقتصاد السوري إلى إعداد خطة متكاملة لإدارة الاقتصاد الجزئي السوري، بدءاً من الأهداف إلى التدخلات الملائمة بما فيها السياسات. ويمهد ذلك أيضاً لإعادة مقاربة تخطيط السياسات الاقتصادية الكلية حتى تبنى على أسس أكثر ثباتاً. وشكلت الأزمة الحادة التي تعرض لها الاقتصاد السوري ضمن مشهد الأزمة الكلية التي اندلعت عام2011، كاشفاً حقيقياً لهشاشة تخطيط الاقتصاد الجزئي، ويمكن لهذه الأزمة أيضاً أن تشكل فرصة حقيقيةً لإعادة هيكلة بنية الخطة الاقتصادية السورية؛ إذ تتجاوز بعض أوجه القصور الممتدة مما قبل الأزمة.ولتجاوز هذا الفراغ التخطيطي، وتعويض الحلقة المفقودة، ممثلة بغياب السياسة الاقتصادية الجزئية نقترح أن تقوم هيئة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات

المعنية لإدراج عناوين السياسة الاقتصادية الجزئية ضمن أوراق مناقشة الموازنة العامة للدولة من جهة، وكذلك من خلال التحضير لورقة عمل خاصة بعنوان السياسة الاقتصادية الجزئية يتم تحضيرها خلال ستة أشهر ليصار إلى عرضها على اللجان الفنية في مجلس الوزراء تمهيداً لعرضها وإقرارها في مجلس الوزراء، إذ تصبح خطة واجبة المتابعة والتنفيذ؛ لتجاوز حالة الخلل الناتجة عن الفراغ الذي يحدثه غياب السياسة الاقتصادية الجزئية.وتزامناً مع ذلك نرى أنه من الأهمية بمكان أيضاً أن تتم مراجعة السياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة بناء شكل ومضمون السياسة الاقتصادية الجزئية التي سيتم تصميمها بهدف ضمان التناسق والتجانس بين مكونات السياسة الاقتصادية السورية؛ لأن الكثير من الإشكاليات التي تواجه السياسة الكلية إنما ترجع إلى ضعف بنيتها الجزئية.

وختاماً نشير إلى أن بحثنا هذا يمكن أن يكون باكورة لآفاق بحثية أخرى تمتد نحو المزيد من الموضوعات والعناوين التفصيلية التي تغني السياسة الاقتصادية الجزئية، كالبحث في نظرية سلوك وتفضيلات المستهلك السوري (إشكاليات إدارة الطلب: عقلانية القوة الشرائية، وعادات المستهلك)، أو نظرية سلوك المنتج السوري (دور إدارة الجودة والتكاليف في توسيق المنتَج السوري)، أو توازن السوق السورية (دور هيئة المنافسة ومنع الاحتكار في توازن السوق السورية)، إضافة إلى عناوين الاقتصاد الجزئي الحديث، ولا سيما ما يتعلق بعقلانية الوحدات الاقتصادية الجزئية في رحاب النظرية السلوكية المعاصرة (سمات العقلانية المحدودة للاقتصادي السوري، وأثرها في اتخاذ القرار على سبيل المثال) وغير ذلك من موضوعات الاقتصاد الجزئي التي يمكن أن تغني مكتبة التحليل الاقتصادي الجزئي السوري.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الحسين، أحمد. (2002). مدخل لتحليل السياسات العامة. المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان– الأردن.
2. هيئة التخطيط والتعاون الدولي،. الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010).
3. خضر ، قيس. (2017). الاقتصاد السياسي للسوق السورية: ديالكتيك الهوية وميكانيك مؤسسات الضوابط. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (بموجب كتاب المجلة رقم /308/ و. د. تاريخ 2017/7/31.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Anderson , E. (1975). Public Policymaking An Introduction. Houghton Mifflin Boston.
2. Archibugi, f. (2008). Planning Theory: From the Political Debate to the Methodological Reconstruction. Springer.
3. Ardalan, K. (2019). Global Political Economy. Springer International Publishing.
4. Belk , W., & Djerry , F. (2007). Consumer culture theory. British Library Cataloguing in Publication Data.
5. Berr, É., Monvoisin, V., & Ponsot, J. (2018). L'économie post-keynésienne: Histoire, théories et politiques. Le Seuil. "Microéconomie post-keynésienne.
6. Birdsall , N., Torre , A., & Menezes , R. (2007). Fair Growth: Economic Policies for Latin America's Poor and Middle-Income Majority. Center for Global Development.
7. Bogomolov, O. (1990). Market Forces in Planned Economies: Proceedings of a Conference held by the International Economic Association in Moscow, USSR. Palgrave Macmillan UK.
8. Boyer, r. (2015). Economie politiquedes capitalisms Théorie de la régulation et des crises. Paris: Éditions La Découverte.
9. Bozio, A., & Grenet, J. (2010). Économie des politiques publiques. La Découverte.

10. Bucciarelli, E., Chen, S.-H., & Corchado, J. M. (2019). Decision Economics. Designs, Models, and Techniques for Boundedly Rational Decisions". Springer International Publishing.
11. Campagnolo., G., & Gharbi , J. (2017). Philosophie économique. Editions Materiologiques.
12. Carlos, L., & Pereira, B. (2003). Economics' Two Methods. Paper to be presented at the European Association for Evolutionary Political Economy XVth Annual Conference, Maastricht, Novembe.
13. Clark, A., & Shimizu , M. (2019). Nexus of Resilience and Public Policy in a Modern Risk Society. Springer Singapore.
14. Colliard, J., & Travers , E. (2009). Les prix Nobel d'économie. La Découverte France.
15. Da Silva, s. (2009). Does Macroeconomic Need Microeconomic Foundations? Economics – The Open-Access E-Journal,.
16. Encaoua, D. (2015). "Pouvoir de marché, stratégies et régulation : Les contributions de Jean Tirole, Prix Nobel d'Économie 2014". Revue d'économie politique 125(1.
17. Fajnzylber , P., Guasch , L., & López, H. (2009). Does the Investment Climate Matter? Microeconomic Foundations of Growth in Latin America. The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
18. Fill, a. (2019). The Political Economy of De-liberalization. Springer International Publishing.
19. Fitzduff , M. (2013). Public Policies in Shared Societies: A Comparative Approach. Palgrave Macmillan UK.
20. Grabner, C., & Kapeller, J. (2015). The Micro-Macro Link in Heterodox Economics. Working paper No. 37, Institute of Comprehensive Analysis of Economy.
21. Graham, a., & Seldon, a. (2004). "Government and economies in the postwar world Economic policies and comparative performance, 1945–85. Taylor & Francis e-Library London and New York.
22. Hartley, k., & Tisdell, C. (2008). Microeconomic policy: A New Perspective. Edward Elgar Publishing. USA.
23. Hoover, d. (2010). dealizing Reduction: The Microfoundations of Macroeconomics. Erkenm.

24. Hoover, D. (2015). "Reductionism in Economics: Intentionality and Eschatological Justification in the Microfoundations of Macroeconomics". Philosophy of Science.
25. Jayasinghe, P. ([2017). "On Microfoundations of Macroeconomics (Vol. issue no. 82). real-world economics review.
26. Karnik, a. (1996). Theories of State Intervention. University of Bombay Working Pape.
27. Laha, a. (2019). Advances in Analytics and Applications. Springer Singapore.
28. Laruelle, S., & Lehalle, C. (2018). Market Microstructure in Practice. World Scientific.
29. Lasswell , H. (1963). Future of Political Science. Atherton. New-York.
30. Lipsey, R., & Lancaster , K. (1956). The general theory of the second-best. Review of Economic Studies, 24, 11–32.
31. Mongin , P. (2000). Les préférences révélées et la formation de la théorie de la demande. Revue Économique 51(5).
32. Mongin, P. (2003). L'axiomatisation et les théories économiques. Revue Économique 54(1).
33. Moos, K. (2016). The Transvaluation of the Theory of Economic Policy: The Lucas Critique Reconsidered. Working Paper 2016/03, The New School for Social Research.
34. Morgan, R. (2004). Market Forces. Gollancz.
35. Muniesa , F., & Callon , M. (2009). La performativité des sciences économiques», in P. Steiner &F. Vatin (dir.). Traité de sociologie économique, PUF.
36. Nakamura , R. (1987). he textbook policy process and implementation research. Policy'142 Studies Review. Vol. 7No.
37. OECD. (2007). Why Economic Policies Change Course: Eleven Case Studies. OECD Publishing.
38. Pareto, v. (2007). Considerations on the Fundamental Principles of Pure Political Economy (Routledge Studies in the History of Economics). Routledge.
39. Peláez M, c., & Peláez A, c. (2008). Government Intervention in Globalization: Regulation, Trade and Devaluation Wars. Palgrave Macmillan UK.
40. Pietri-Tonelli , A., & Bousquet , G. (1994). Vilfredo Pareto: Neoclassical Synthesis of Economics and Sociology. Palgrave Macmillan UK.

41. Problèmes économiques SEPTEMBRE. (2013). omprendre les Politiques Économiques: Les politiques économiques, pourquoi et comment? Problèmes économiques Septembre.
42. Roberto, V., & Luca , Z. (2018). Analytical political economy. Wiley-Blackwell.
43. Sapir, J. (2000). Les trous noirs de la science économique : Essai sur l'impossibilité de penser le temps et l'argent . Albin Michel. France.
44. Sherry, J., & Fischer , E. (2009). Explorations in Consumer Culture Theory. Taylor & Francis Routledge.
45. Stadler, F. (2004). Induction and Deduction in the Sciences. Springer.
46. Stiglitz, J. (1992). Methodological Issues and the New Keynesian Economics", In A. Vercelli and N. Dimitri (eds.) Macroeconomics: a Survey of Research Strategies. Oxford University Press.
47. Tewdwr-Jones , M. (2002). Planning Polity: Planning, Government and the Policy Process. The RTPI Library Series.
48. Ungureanu, v. (2018). Pareto-Nash-Stackelberg Game and Control Theory. Intelligent Paradigms and Applications. Springer.
49. Uno, K. (2016). The Types of Economic Policies under Capitalism". edited by John R. Bell. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.
50. Wade, R. (1990). Governing the market: Economic theory and the role of government in East Asian Industrialization". Princeton. New Jersey: Princeton University Press.
51. Walt , G., & Gilson , L. (1994). Reforming the health sector in developing countries: the central role of policy analysis. Health and Policy Planning, Vol,9, No 4.
52. Woodford. (2003). "Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy", Princeton. NJ: Princeton University Press.
53. Wren-Lewis, S. (2007). "Are There Dangers in the Microfoundations Consensus?", In P. Arestis, (ed.) Is There a New Consensus in Macroeconomics? Basingstoke: Palgrave Macmillan.

· **تاريخ ورود البحث:2019/07/15**
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/10/07